

«الغرفة» استضافت فريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الغانم: التنمية والابتكار ينقلان الاقتصاد الكويتي من «رعي» إلى «معرفي»



• علي الغانم وعدنان شهاب الدين خلال المؤتمر

بتنظيم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، استضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس فريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD القائم على إعداد دراسة «مراجعة أوضاع وسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الكويت»، حيث تم عقد لقاء لهم مع ممثلي الغرفة والشركات الكويتية بهدف استكمال خطوات إعداد هذه الدراسة، وللتعرف على رؤى القطاع الخاص في إطار تحديد نقاط القوة والضعف في منظومة الابتكار في الكويت، وافتتح اللقاء على

الغانم - رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت مرحباً بالمشاركين ومعرباً عن سعادهته بالجهود المبذولة من قبل الجهات المنظمة لهذا المشروع الوطني الذي يمثل بعداً بالغ الأهمية في نجاح خطة التنمية وتحقيق رؤية الكويت 2035، كما يهدف إلى الانتقال بالاقتصاد الكويتي من اقتصاد رعي إلى اقتصاد معرفي من خلال البحث عن وسائل التنمية والابتكار والتوصل إلى فهم شامل لنقاط القوة والضعف في منظومة الابتكار في البلاد والفرص المتاحة لتطويرها من خلال سياسة الحكومة الهادفة إلى تعزيز مخرجات الابتكار التي ستساهم في تنمية



• جانب من المؤتمر

«Top CEO» اختار ممدوح الشربيني ضمن أفضل 10 رؤساء تنفيذيين في الخليج



• تكريم الشربيني بالجائزة

كشف مؤتمر وجوائز أفضل رئيس تنفيذي Top CEO للعام 2019، الذي يعد المنصة الرئيسية التي تحتفي بقيادة الأعمال وتكريم كبار المسؤولين التنفيذيين والرؤساء التنفيذيين الأفضل في القطاعات العشرة الأساسية في منطقة مجلس التعاون الخليجي، أن ممدوح الشربيني تم اختياره وتكريمه ضمن أفضل 10 رؤساء تنفيذيين أداء في قطاع «الاستثمار والخدمات المالية» في منطقة الخليج وذلك خلال حفل تقديم الجوائز. وصدرت الإعلانات التي طال انتظارها في خلال مؤتمر وجوائز أفضل رئيس تنفيذي Top CEO الذي عقد مؤخراً بنسخته الخامسة في قصر وسبا العرين في البحرين بتاريخ 11 أبريل، وركز الحدث الرئيسي على تكريم قادة الصناعة الأفضل حصرياً من الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقال ألكسندر هوراي، الرئيس التنفيذي المشارك لشركة ميديا كويست Mediaquest، وهي

شركة الإعلام المنظمة لهذا الحدث: «يسرنا أن نحفي مع ممدوح الشربيني الحائز جائزة أفضل 10 رؤساء تنفيذيين في المنطقة. وأصبحت مجلة «تريبنس» وكلية «نسياد»، بفضل عملية الاختيار الشفافة والصارمة التي تتبعها، بالإضافة إلى آليات التقييم

الإجمالي بلغ نحو 42.3 مليار دولار

الكويت ترفع استثماراتها بسندات الخزنة الأميركية 17٪ في فبراير



• حيازة الكويت ارتفعت 3.7% على أساس شهري

ارتفعت حيازة الكويت من سندات الخزنة الأميركية خلال فبراير الماضي بنسبة 16.5% على أساس سنوي، حسب بيان وزارة الخزنة الأميركية. وبلغت حيازة الكويت من سندات الخزنة في فبراير 2019 نحو 42.3 مليار دولار، مقابل 36.3 مليار دولار في الشهر المناظر من العام الماضي، وعلى أساس شهري، زادت حيازة الكويت خلال فبراير بنسبة 3.7%، علماً بأنها كانت تبلغ 40.8 مليار دولار في يناير 2019. وأشار البيان إلى أن حيازة الكويت في فبراير السابق وزعت بين 34.64 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و7.68 مليارات دولار بالسندات قصيرة الأجل. وعلى المستوى العالمي فقد احتلت الصين المركز الأول مستحوذة على 1.13 تريليون دولار من سندات الخزنة الأميركية، وتبعها اليابان بـ 1.07 تريليون دولار، وفي المركز الثالث حلت البرازيل بـ 307.7 مليارات دولار. وجاءت المملكة العربية السعودية في صدارة الدول العربية استحوذاً على سندات الخزنة

الأميركية بقيمة 167 مليار دولار، وتبعها الإمارات العربية المتحدة بـ 54.5 مليار دولار، ثم الكويت. وبشكل عام، بلغت القيمة الإجمالية لسندات الخزنة الأميركية في نهاية فبراير الماضي 6.39 تريليونات دولار، مقابل 6.22 تريليونات دولار في الشهر المناظر من 2018، بنمو سنوي 2.7%. يُشار إلى أن ما تفصح عنه الخزنة الأميركية في بياناتها الشهرية هو استثماراتها دول الخليج في أذن وسندات الخزنة الأميركية فقط، ولا تشمل تلك الاستثمارات الأخرى في الولايات المتحدة، سواء كانت حكومية أو خاصة.

274,77 مليار دولار استثمارات دول الخليج في السندات الأميركية

بلغت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي بأذن وسندات الخزنة الأميركية نحو 274.77 مليار دولار، وذلك في نهاية فبراير الماضي، مقارنة بـ 269.94 مليار دولار في شهر يناير 2019. لتسجل بذلك ارتفاعاً شهرياً بنحو 1.8%. ووفقاً لبيانات وزارة الخزنة الأميركية الصادرة مؤخراً، ارتفع استثمارات السعودية - أكبر الدول الخليجية المستثمرة في الأذن والسندات الأميركية - بنسبة 2.7% لـ 167 مليار دولار في فبراير الماضي؛ مقابل 162.6 مليار دولار في يناير السابق له. وتراجعت استثمارات الإمارات بالسندات الأميركية خلال تلك الفترة لتصل إلى 54.5 مليارات دولار، مقارنة بـ 56 مليار دولار في يناير السابق له. ورفعت سلطنة عمان استثماراتها بتلك السندات إلى نحو 8.851 مليارات دولار وذلك في نهاية فبراير الماضي مقابل 8.643 مليارات دولار بشهر يناير السابق له. وارتفعت استثمارات دولة قطر بتلك السندات في فبراير الماضي عند مستويات 1.238 مليار دولار في فبراير الماضي، مقارنة مع 305.1 مليارات دولار في يناير.

الصين تصدرت قائمة الدول المستثمرة في السندات

إلى مستوى 307.7 مليارات دولار في فبراير الماضي، مقارنة مع 305.1 مليارات دولار في يناير. وتعد سندات الخزنة وسيلة لجمع الأموال والديون من الدول والمؤسسات، وتدعمها الحكومة عند حلول ميعاد استحقاقها الذي يختلف حسب أجل السند، وتتمتع السندات الأميركية بالجاذبية لانخفاض مستوى مخاطرة عدم السداد، وهو ما يفسر انخفاض العائد عليها، الفائدة. وإن كان الاحتياطي الفيدرالي الأميركي «البنك المركزي»، ينفذ منذ فترة خطة لرفع أسعار الفائدة.

تصدرت الصين قائمة الدول المستثمرة في سندات الخزنة الأميركية عالمياً؛ ليصل إجمالي ما تملكته بنهاية فبراير الماضي، نحو 1.130 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر، مقارنة مع مستوى 1.126 تريليون دولار في يناير الماضي. ورفعت اليابان ثاني أكبر دولة امتلاكاً للسندات الأميركية، حيازتها من سندات الخزنة بالولايات المتحدة إلى 1.072 تريليون دولار خلال فبراير، مقابل 1.070 تريليون دولار في الشهر السابق له. وفي المركز الثالث تأتي البرازيل والتي رفعت حيازتها لسندات الخزنة الأميركية

تمت تغطية الإصدار بواقع 11.05 مرة

2,65 مليار دينار إجمالي الطلب على سندات «المركزي»



• أجل السندات المطروحة 3 أشهر

طرح بنك الكويت المركزي أمس سندات وتورق بقيمة 240 مليون دينار «790.84 مليون دولار»، بعائد 3%. وحسب بيان المركزي، فقد تمت تغطية الإصدار بواقع 11.05 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه سجل نحو 2.65 مليار دينار. وبلغ أجل السندات المطروحة 3 أشهر؛ إذ تستحق في 16 يوليو المقبل؛ وفق بيان «المركزي». وكان آخر إصدار للمركزي في 2 أبريل الحالي؛ إذ طرح سندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار، لأجل 6 أشهر، وبعائد 3.125%. وسندات وتورق هي سندات محلية يطرحها بنك الكويت المركزي للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق. وتستخدم تلك السندات أيضاً في ضخ سيولة إضافية لسماح تقرير المخلفات التي رصدتها الجهات الرقابية وولفت بشأنها جزاءات على الشركة عن السنة المالية 31/12/2018. وسندات وتورق بالتعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت خلال السنة المالية 2018 والتي ستتم خلال السنة المالية 2019. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018. مناقشة توصية مجلس الإدارة عن مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018. مناقشة توصية مجلس الإدارة باستثناء عضو مجلس الإدارة المستقل من الحد الأعلى من المكافآت في الجمعية العامة العادية للشركة بمبلغ 5000 د.ك. الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2018. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة (2019-2021). تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31/12/2019 مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

إعلان

يسر مجلس إدارة شركة كي آي سي للوساطة المالية

(ش.م.ك) وساطة ASATA مقفلة

دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية (الثاني عشر) للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018 المقرر عقدها في مقر الشركة الكويتية للإستثمار سوق المنامة - الأعمال الخامس في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 24/04/2019

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية الثاني عشر (2018)

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير الحكومة و تقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018 والمصادقة عليها.
5. سماع تقرير المخلفات التي رصدتها الجهات الرقابية وولفت بشأنها جزاءات على الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018.
6. سماع تقرير بالتعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت خلال السنة المالية 2018 والتي ستتم خلال السنة المالية 2019.
7. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018.
8. مناقشة توصية مجلس الإدارة عن مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018.
9. مناقشة توصية مجلس الإدارة باستثناء عضو مجلس الإدارة المستقل من الحد الأعلى من المكافآت في الجمعية العامة العادية للشركة بمبلغ 5000 د.ك.
10. الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية خلال السنة المالية المنتهية في 31/12/2018.
11. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة (2019-2021).
12. تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال للسنة المالية المنتهية في 31/12/2019 مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقايسة - برج أحمد - شارع الخليج الدور الخامس - واستلام بطاقات الحضور وذلك وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة.

رئيس مجلس الإدارة

حكم أولي لصالح «ياكو» ضد «أبوت»

بـ 4,5 ملايين دولار

كشفت ياكو الطبية عن صدور حكم أولي لصالح الشركة من المحكمة الكلية ضد شركة أبوت لابوراتوريز «أبوت آي جي» وآخرين، في الدعوى رقم «1098/2015 تجاري كلي/1». وقالت «ياكو» في بيان للبورصة أمس، إن الدعوى تتعلق بنسب خبير تكون مهمته تقدير قيمة التعويض المستحق للمدعية الجابر للأضرار المادية والأنيبير جراء إنهاء المدعي عليها الأولى «أبوت» لاتفاقية التوزيع المبرمة مع المدعية دون مبرر مشروع. وأوضحت «ياكو» أن منطوق حكم أول درجة جاء بالزام المدعي عليها الأولى «أبوت» بأن تؤدي للمدعية مبلغاً قدره 4.5 ملايين دولار أو ما يعادله بالدينار الكويتي، ومبلغ 38.4 ألف دينار. وعلى ألا يتجاوز حين الصرف مبلغ 1.4 مليون دينار. مع إلزامها بالمصاريف ومبلغ 1000 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية ورفضت ما دعا ذلك من طلبات. وكانت خسائر «ياكو» تراوحت 84.7% في العام الماضي، لتصل إلى 1.37 مليون دينار؛ مقابل خسائر بنحو 8.95 ملايين دينار في عام 2017.

منظمة التعاون: التحفيزات النقدية بالصين وديون الشركات تهددان النمو الاقتصادي

تري منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تدابير تحفيز الاقتصاد الصيني قد تدعم النمو لاقتصادي في 2019 و2020 ولكن قد تؤدي أيضاً إلى خفض سيطرة الدولة على الدينون. وفي تقرير صادر عن المنظمة أمس قالت إن مخاطر التحفيز تتزايد من جديد وأن ديون الشركات الصينية أعلى من المتوقعة في أي اقتصاد كبير آخر. وأوضح التقرير أنه بالرغم من تراجع نسبة ديون الشركات إلى الناتج الإجمالي المحلي إلى 160% إلا أن تلك المستويات لاتزال مرتفعة عن نظيرتها داخل الاقتصاديات الأخرى. وتابعت المنظمة أن بالرغم من أن تحفيزات البنية التحتية قد ترفع النمو الاقتصادي إلا أنها أيضاً قد تساهم في تراكم عدم التوازن وسوء التوزيع الراسمالي وضعف النمو على المدى المتوسط. وتوقع التقرير أن تبلغ نسبة إجمالي تدابير التحفيز النقدي إلى الناتج